PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة

أمام

المناقشة العامة
للدورة الاعتيادية الـ "64"
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 26 سبتمبر 2009

السيد الرئيس

أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة ، ونحن على قناعة بأن خبرتكم في الشؤون السياسية الدولية سوف تمكّنكم من إدارة أعمالها باقتدار وحكمة ، متمنياً لكم التوفيق في مهمتكم.

كما وأود أيضاً أن أشكر سلفكم السيد ديسكوتو بروكمان على قيادته الناجحة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي بان كي مون ، الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي ، وتنشيط دور هذه المنظمة الدولية.

السيد الرئيس

لقد شهدنا منذ انعقاد دورتنا السابقة عدداً من التفاعلات والتطورات التي انعكست آثارها السلبية على مساعينا الدولية المشتركة ، الرامية الى مواجهة المخاطر والتعامل مع التحديات التي مازالت تواجه عالمنا المعاصر ، من أمن واستقرار وتنمية مستدامة ، وفرص سلام حقيقي لصالح الإنسانية. ومن أبرز هذه التداعيات السلبية ، التي تتعدى آثارها ونتائجها الحدود الوطنية للدول ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعيات تغير المناخ ، وتزايد البطالة والفقر ، وتفشي الأمراض المعدية. وغياب الأمن والاستقرار في عدد من دول العالم ، وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط ، واستمرار نهج تغليب الوسائل العسكرية على الوسائل السلمية وأدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية .

إن التحديات الضخمة التي تواجه مجتمعنا الدولي اليوم ، تستدعي منا إجراء تغييراً فاعلاً وتعاوناً في جهودنا الدولية المشتركة ، وإمتثالا تاما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ، وانتظاماً في العلاقات ما بين الأمم على أساس العدالة والمصالح المشتركة، وبما يحقق السلام والأمن والازدهار للبشرية.

إن التغيير المنشود ، ينبغي أن لا يُقتصر على الأساليب والتكتيكات المستخدمة ، وإنما يجب أن يمس جوهر السياسات ومضمون العلاقات الدولية. حيث تتوازن فيها الحكمة والقوة والقانون ، وتتهيأ فيها بيئة يعيش في ظلها كل البشر بكرامة وأمن وسلام ، من غير نزاعات ولا تمييز ، ويتوارى فيها الصدام الحضاري ، أمام رحابة العالمية الإنسانية والتعايش الحضاري.

السيد الرئيس

إن الأحداث والمتغيرات السياسية والجغرافية والاقتصادية الإقليمية والدولية الراهنة تستدعي من المجتمع الدولي توسيع الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لمواجهة تداعياتها ، وهو ما يتطلب تكثيف كافة المساعي والجهود المبذولة لإصلاح أجهزتها الرئيسية ، خاصة مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ووكالاتها وبرامجها الإنمائية الأخرى ، فضلاً عن تعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية.

ونؤكد في هذا السياق التزامنا المتواصل في المساهمة الفاعلة في كافة الخطط والبرامج والحملات الدولية بما فيها عمليات حفظ السلام والمهمات الدبلوماسية الوقائية التي تقودها الأمم المتحدة والرامية إلى تسوية الخلافات والصراعات القائمة بالطرق السلمية وتعزيز آليات وحجم الإغاثة والمساعدات الإنسانية الحالية المقدمة للشعوب المنكوبة والفقيرة.

السيد الرئيس

إننا وإذ نرحب بنتائج القمة التي عقدتها الجمعية العامة قبل أيام بشأن تغير المناخ ، وأيضاً بنتائج اجتماعاتها الأخرى التي عقدتها خلال العام بشأن الأزمة المالية ، والطاقة ، نؤكد على أن الحلول الشاملة لهذه الأزمات يجب أن تأخذ بالاعتبار خصوصيات ومصالح كافة المجتمعات المعنية كل على حدة. كما وندعو إلى ضرورة مضاعفة الجهود من أجل بناء نظام اقتصادي ومالي حكيم يوفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية ، ويساعد في نفس الوقت على تحقق التوازن في الحسابات والاستقرار في الائتمان ومنع حدوث التقلبات المالية والتخفيف من آثارها ولاسيما على الدول النامية التي تعاني أصلاً من أعباء الديون، وبما يتلاءم مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها للألفية الجديدة . لقد نجحت دولة الإمارات في احتواء حدة الأزمة المالية من خلال اتخاذها المبكر لعدد من الإجراءات النقدية والمالية والاقتصادية الاحترازية التي كفلت حماية الاقتصاد الوطني واستمرار تمويل مشاريعها الحيوية وقاعدتها الإنتاجية ، بما في ذلك برامج مساعداتها التنموية والإنسانية الخارجية.

لقد تضافرت خطط الدعم الحكومية في بلدنا ، لإعادة التوازن الدقيق إلى الاقتصاد الوطني ، ولحفز الاقتصاد وإنعاشه. وطبقنا برامج فاعلة لمواجهة آثار هذه الأزمة وتجاوز تبعاتها.

ولعلكم تشاركوننا الرأي ، بأن هناك مؤشرات إيجابية في الأفق ، توحي بولوج عدد من الاقتصاديات في العالم ، مرحلة المعافاة من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. لكن من المؤكد ، أن الانتقال من الركود إلى الانتعاش ، لن يكون سهلاً ، بعد أن تركت هذه الأزمة ندوباً عميقة ، مما يستدعي تضافر الجهود الوطنية

ورغم تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات ومشاريع التنمية في المنطقة ، فإننا في الإمارات العربية المتحدة ، واصلنا برامجنا الإنسانية والإنمائية والإغاثية للعديد من الدول ، سواء بشكل مباشر أو من خلال عضويتنا في مجموعات دعم المانحين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك مساهماتنا الأخرى في دعم برامج الهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية ، والتخفيف من معاناة عدد من الدول جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، ومكافحة الفقر ونقص المعرفة والأمراض.

السيد الرئيس

إن الإمارات العربية المتحدة ، والتي تعلق أهمية كبرى على الدور الذي تلعبه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في سبيل تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف للتصدي لجملة التحديات العالمية القائمة ، تسجل من هذا المنبر افتخارها واعتزازها الكبيرين بقرار اختيار المجتمع الدولي ، مدينة "مصدر" بأبوظبي التي تعد المدينة النموذجية الخالية من الكربون والنفايات ، وتعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة ، كمقر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" . إننا نعتبر هذا القرار بمثابة بداية لحقبة جديدة من التعاون والشراكة المتوازنة ما بين الشمال والجنوب والدول النامية والمتقدمة تحت مظلة هذه الوكالة. وعليه فإننا نجدد التزامنا واستعدادنا الكامل لإبداء كافة أنواع التعاون ، ولاسيما في مجالات تقديم كل التسهيلات والموارد المالية والتقنية الأساسية اللازمة من أجل إنجاح عمل هذه الوكالة الهامة والتي يقع على عاتقها تطوير ونشر تطبيقات ومصادر الطاقة المتجددة ، ومساعدة الدول وبالأخص النامية والأشد فقراً منها على خفض الاعتماد على المنتجات الهيدروكربونية .

إن إنشاء هذه الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بحد ذاته ، هو مكسب دولي ، ومطلب إنساني مهم ، في إطار سعينا جميعاً لتحقيق التنمية المستدامة ، وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة التغير المناخي ، وخفض انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة ، والحفاظ على سلامة كوكب الأرض ، ونشر استخدام الطاقة المتجددة في إطار تعاون دولي فعّال.

إن استضافة أبوظبي لمقر الوكالة الدولية ، مؤشر ساطع ، لدخولنا مرحلة ما بعد النفط ، ولاستعدادنا تحمل مسؤولياتنا الدولية ، ومساعدة العالم للتغلب على التحديات المرتبطة بمصادر الطاقة وتنوعها ، ولحرصنا على توظيف ثروتنا النفطية في تأمين مصادر إضافية للطاقة .

من ناحية أخرى، نؤكد هنا على إن اهتمام الإمارات العربية المتحدة في تطوير برنامج سلمي للطاقة النووية إنما ينبع من رغبتها في تلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة في المستقبل ، كما ترى الإمارات العربية المتحدة ــ في تطويرها برنامج سلمي للطاقة النووية ــ فرصة لإحداث تغيير ايجابي على الصعيد الدولي.

فمن خلال تطوير نموذج لتطوير الطاقة النووية يرتكز على تحقيق أعلى معايير الشفافية في تشغيل المنشآت النووية ، والتقيد بأعلى معايير السلامة والأمن النووي وحظر الانتشار، والعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول المسؤولة ذات الخبرة، تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة فتح سبيل جديد يتيح الاستفادة المأمونة من مزايا الطاقة النووية لمجموعة كبيرة من الدول في ظل دعم دولي. ويمثل التزام دولة الإمارات العربية المتحدة في رفض التخصيب وإعادة معالجة الوقود محليا أبرز عناصر هذا النموذج يعززه في ذلك إرساء آليات لتعزيز الشفافية والتعاون الدولي في هذا المجال.

إن هذا النموذج لتطوير الطاقة النووية السلمية ينسجم في نفس الوقت مع سياسة الإمارات العربية المتحدة الثابتة في دعم مبادئ معاهدة حظر الانتشار، و أيضا موقفها المبدئي والداعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل ولاسيما السلاح النووي.

إنني وإذ أرحب بقرار مجلس الأمن رقم 1887 لعام 2009 الصادر عن قمة مجلس الأمن الأخيرة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، أؤكد على موقف الإمارات العربية المتحدة الرافض لوجود اي أسلحة دمار شامل في منطقة الشرق الأوسط، كما ندعو الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إسرائيل الى تفكيك منشآتها النووية العسكرية ، و انضمامها الغير مشروط الى معاهدة حظر الانتشار أسوة بدول المنطقة، وإخضاع منشاتها النووية الى نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق نحث أيضا الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي، وندعو الأطراف المعنية الى ضرورة مواصلة نهجها السياسي والدبلوماسي البعيد عن اي تصعيد او انفعال بهدف التوصل الى اتفاق سلمي بشأن هذا الملف يكفل الأمن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها.

السيد الرئيس

إن هدف تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج يمثل أولوية حيوية في سياسة الإمارات العربية المتحدة الخارجية المتوازنة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ولاسيما تلك الداعية إلى التعايش السلمي ، وتعزيز تدابير بناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية الخلافات القائمة ، وعليه فإن الإمارات العربية المتحدة ، والتي تجدد أمام هذا المحفل أسفها البالغ لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزرها الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام 1971 ، تطالب باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات. ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية

وندعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة للإمارات العربية المتحدة التي لاقت دعم وتبني كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ، والداعية إلى التسوية العادلة لهذه القضية سواء من خلال المفاوضات المباشرة والجادة بين البلدين ، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي .

ونأمل من الحكومة الإيرانية التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروح من الايجابية والعدالة والإنصاف وبما يرسّخ علاقات حسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا ، ويعزز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة ككل.

أما في الشأن العراقي ، فإننا وإذ نعرب عن ارتياحنا لعملية الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من العراق، وبسط الحكومة العراقية لكامل سلطاتها السيادية في أرجاء البلاد ، نجدد موقفنا الثابت والداعم للشعب العراقي وحكومته ولاسيما في مسعاها نحو الإسراع في استكمال إعادة بناء مؤسساتها الأمنية والتشريعية والاقتصادية وإنجاز المصالحة الوطنية العراقية ، التي تشكل الضمان الحقيقي لإنجاح العملية السياسية الشاملة والحاضنة لكافة أطياف الشعب العراقي دون استثناء أو تمييز. كما وإننا وإذ يساورنا قلق بالغ من إستمرر التدهور الامني والانساني في العراق ، ندين بقوة أعمال التفجيرات الأخيرة التي تعرض اليها هذا البلد الشقيق بإعتبارها أعمالا ارهابية، وندعو إلى احترام وحدة أراضي العراق ، وسيادته واستقلاله ، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، ورفض أي توجهات تهدف الى تقسيمه أو تجزئته.

السيد الرئيس

إن الإمارات العربية المتحدة تعرب عن خيبة أملها لتدهور عملية السلام في الشرق الأوسط نتيجة لاستمرار الحكومة الإسرائيلية في نهجها العدائي في الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها ، بما في ذلك فرضها لحصارها الخانق على الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، وإمعانها في تحدي قرارات الشرعية الدولية واستمرارها في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية ، وبنائها للمزيد من المستوطنات والجدار العازل وقيامها بأعمال الحفريات المهددة لكيان المسجد الأقصى ومصادرتها لمنازل وممتلكات الفلسطينيين ولاسيما في مدينة القدس المحتلة ، بهدف تغيير طابعها التاريخي وهويتها الثقافية، ومعالمها العربية والإسلامية ، وذلك في أخطر انتهاك متعمد لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين وممتلكاتهم في خلات الحروب والاحتلال. وعليه فإننا في دولة الامارات العربية المتحدة وإذ نبدي ارتياحنا للمواقف الايجابية التي أعلن عنها فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل أيام في هذه القاعة، نرى بأن هذا الخطاب يتضمن أُسس قوية وصلبة للمفاوضات ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونتطلع الى أن يستمر الرئيس أوباما بقوة في متابعة هذا الملف الهام.

وكذلك نرحب بالمواقف المتحفظه التي أعلن عنها الإتحاد الأوروبي، وأطراف اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي إزاء مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة، ونعتبر هذه المواقف ليست كافية، بل تتطلب بذل المزيد من الضغوطات الفاعلة على إسرائيل لحملها على وقف سياساتها الاستيطانية والعدائية ضد السكان الفلسطينيين والعرب في أراضيهم المحتلة ، والعمل على استئناف المفاوضات الجادة مع السلطة الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ خارطة الطريق وبما يكفل وفاء المجتمع الدولي بالالتزامات والوعود التي قطعها على نفسه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة تعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل . إن تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، يستوجب من إسرائيل إتمام انسحابها الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ومرتفعات الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان طبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومتطلباتها.

إن تمتع الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال والرخاء الاقتصادي والسلم الأهلي ، لا يتأتى إلاّ بزوال الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده ، وتفكيك الجدار ، وإزالة المستوطنات من الأراضي المحتلة ، وإعادة الحقوق المشروعة غير قابلة للتصرف ، وتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من امتلاك المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة للدولة المستقلة.

إننا في الإمارات العربية المتحدة ، نقف بجانب السلطة الوطنية الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني ، ونقدم لهم الدعم والتأييد ، ونشيد بجهود فخامة الرئيس محمود عباس ، وبسعيه الدءوب لاسترداد حقوق شعبه، وتأسيس الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس ، وتحقيق النماء والتنمية والسلام فيها.

كما ندعم كافة الجهود المخلصة المبذولة حالياً ولاسيما من قبل جمهورية مصر العربية الشقيقة من أجل رأب الصدع وتحقيق المصالحة بين مختلف الفصائل الفلسطينية ، وإنشاء حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني

ونأمل في نفس السياق في أن نرى قريبا بداية حقيقية لعملية إنهاء الصراع في إقليم دارفور ، وبما يُحقق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار والسلام في ربوع السودان الشقيق.

أما الصومال ، الذي عانى طوال عقود من التمزق والاقتتال وغياب الدولة ، فإننا في الإمارات العربية المتحدة ، نتطلع إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية المشتركة ، لإخراج الصومال من محنته ، ودعم التنمية فيه، وتأييد كل المساعي الجادة المبذولة لتمكين الحكومة الصومالية الشرعية ، من تحقيق السلام والاستقرار في وطنها، معربين عن تأييدنا الكامل لكافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة وفقاً لقرار مجلس الأمن 1851

والقاضي بمواجهة عمليات القرصنة البحرية المتزايدة في الممرات المائية الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر من قبل عناصر غير مسؤولة.

السيد الرئيس

تؤكد الإمارات العربية المتحدة ، على أهمية دعم واستقرار باكستان ، والتي تمثل عمقاً استراتيجياً لمنطقة الخليج العربي ، كما تمثل عنصراً أساسياً في استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الجوار الباكستاني ، وبخاصة في أفغانستان. وفي هذا المجال ، أؤكد على حرص دولة الإمارات على استقرار وتنمية وازدهار باكستان ، ولتأكيد هذا الحرص ، تساهم دولة الإمارات بشكل نشط وفاعل في شراكات إستراتيجية دولية في أكثر من إطار ثنائي وجماعي ، وبخاصة "مجموعة أصدقاء باكستان" ، لدعم جهود الاستقرار والتنمية في باكستان.

أما على الصعيد الأفغاني ، فإن الإمارات العربية المتحدة تقوم بدور إيجابي في الجهود الدولية المبذولة لمساندة أفغانستان وإعادة إعمارها وتحقيق الأمن والاستقرار فيها ، وذلك عبر تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية. حيث بلغ حجم المساعدات المقدمة من دولة الإمارات الى أفغانستان نحو 550 مليون دولار ، وذلك خلال الفترة من 2002 حتى 2008.

من ناحية أخرى تؤكد دولة الإمارات على أهمية التوافق وبناء الثقة والتعاون بين دول الجوار لأفغانستان، وبخاصة بين الباكستان وأفغانستان.

السيد الرئيس

إننا في الإمارات العربية المتحدة ، نولي دول القارة الإفريقية ، وتجمعاتها الإقليمية ، عناية خاصة، من خلال تطوير التعاون والشراكة ، وتنمية التبادل والتجارة والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف. في ضوء إعلان الأمم المتحدة للأهداف الألفية ، وعلى رأسها أهداف مكافحة الفقر ، وحصول إفريقيا ، كجزء من عالم الجنوب ، على حصة عادلة في الازدهار العالمي.

وفي الوقت نفسه ، فإن الإمارات العربية المتحدة ، تؤكد من جديد ، على سياساتها التي انتهجتها طوال العقود الأربعة الماضية ، تجاه الطاقة. وحرصنا على حيوية وضرورة انسياب إمداداتها من غير عوائق ، أو عراقيل سياسية أو غير سياسية. باعتبار الطاقة شريان حيوي للعالم ، ولديناميات الاقتصاد والصناعة والحياة فيه.

من ناحية أخرى ، فإن الإمارات العربية المتحدة ، تواصل سياستها الدولية بخطى ثابتة ، مهتدية بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، وبخاصة فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول ، كما ونؤكد في هذا الاطار استمرار التزامنا بسياسة الصين الواحدة.

السيد الرئيس

إن دعمنا ومشاركتنا الفاعلة في ملتقى "تحالف الحضارات" والذي جاء بمبادرة من الحكومتين التركية والاسبانية، هو تعبير عن حرصنا على الانفتاح على الآخرين ، من خلال التواصل الايجابي ، وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة وإشاعة أجواء التفاهم والتعايش والتسامح وتبادل المصالح ومعالجة القضايا المشتركة بين أمم العالم وشعوبه وحضاراته.

إن الحوار المعمق ، بين أتباع الديانات والفلسفات المعتبرة ، والثقافات المختلفة ضروري وممكن من أجل استثمار المشتركات الإنسانية ، وتحقيق السلم والتعايش الحضاري الإيجابي ، والتعاضد لإرساء قيَم العدل وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والظلم والإرهاب والتطرف ، وتصحيح الصور النمطية الخاطئة عن الآخر، وبخاصة ما صار يعرف بـــ "الاسلامو فوبيا" أو الخوف من الاسلام ، كنتاج لسوء فهم متبادل .

إننا نعتبر الحوار الهادف بين الثقافات والأديان ، والملتزم بضوابط الحوار وآدابه ، هو من الوسائل الناجحة لمواجهة ثقافة الكراهية والعنصرية بين الشعوب ، ولتعزيز الأمن والسلم العالميين.

من ناحية أخرى ، فإن الإمارات العربية المتحدة، كعضو ناشط في المجتمع الدولي ، يسعدها دائماً أن تؤكد التزامها باحترام مبادئ حقوق الإنسان ، في ضوء القيم الإنسانية والمبادئ الوطنية، ومقاصد وأحكام المواثيق والعهود الدولية ذات العلاقة. وقد تم اعتماد التقرير الدوري الشامل لدولة الإمارات أمام ممثلي حقوق الإنسان بجنيف في ديسمبر الماضي .

السيد الرئيس

وفرَ النمو المضطرد لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة على مدى السنين المنصرمة ملايينَ من فرص العمل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، استقطبت بدورها أعداداً كبيرة من العمّال الأجانب الذين جاءوا للإقامة بالدولة طوال فترة تعاقدهم . وأسهمت هذه العمالة الوافدة إسهاماً كبيراً في إنجاز مشاريع التنمية كما ولعبت دوراً مميَزاً في دعم اقتصادات دول المنشأ عبر تحويل مدخراتها. وتولي حكومتي اهتماماً كبيراً بأوضاع العمالة الوافدة وحماية حقوقها كاملة، وفق ما يكفله دستور الدولة و تنص عليه تشريعاتنا الوطنية وما ينسجم مع معايير العمل الدولية . وأقرت في الفترة الأخيرة مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز هذه

العالمية. وفي هذا السياق، بادرت الإمارات العربية المتحدة إلى تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول الآسيوية المرسلة للعمالة والمستقبلة لها في إطار ما أصبح معروفاً ب"حوار أبو ظبي" سعياً إلى توفير شروط الحماية للعمالة في مختلف مراحل دورة العمل التعاقدي . كما تشارك دولة الإمارات مشاركة نشطة في أعمال "المنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية" الذي أسس له "الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية" المنعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 2006 وتساهم في دعم أنشطته وأعماله البحثيَة.

كما تقع قضايا المرأة والطفولة في بلدنا ، في سلّم أولوياتنا من حيث التعليم والصحة والتنمية الإنسانية والمعرفية. ونعتبر نجاحنا في تمكين المرأة في المجتمع ، وحماية ورعاية الطفولة ، أحدى قصص النجاح الكبرى في مشروعنا الوطني التنموي . والمرأة اليوم حققت نجاحات باهرة في مختلف المواقع التشريعية والتنفيذية والسياسية ، والقطاع الخاص ، وغيرها من حقول التنمية والثقافة والإبداع، والمشاركة في مسيرة التنمية المستدامة في دولة الإمارات.

وقد حرصنا على الإسهام المميز والشراكة الإقليمية والدولية الرامية لبناء عالم أكثر أمناً واستقراراً وعدلاً، ومواجهة كل أشكال العنف والتطرف والجريمة وانتهاك حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، في إطار شراكات متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل، وتسهم في ضمان السلام والاستقرار والاستدامة في التنمية .

السيد الرئيس

ختاماً ، نأمل بأن تصل مداولاتنا حول بنود جدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تعزز إدراكنا لقضايانا المصيرية ، وجهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم متنامي ، قائم على مبادئ سيادة القانون والعدالة، يسوده التسامح والرفاهية والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،